# The Othman Administration system in Algerian

# الاجهزة الادارية العثمانية في ايالة الجزائر

م.م.سحر ماهود محمد
جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

**خلاصة**

تعد الجزائر من الايالات التابعة للسلطان العثماني التي قسمت على ثلاث ولايات، يترأسها الحاكم وهو المسؤل عن محاسبة حكام الولايات الثلاث ، والذي يعيهم الاوامر ويعينهم ، وقسمت كل ولاية على مناطق ومجموعات التي يمثلها الشيخ، الذي يعد الواسطة بين الناس والحاكم، وهو المسؤل عن النظر بالمشاكل وحلها.

شكلت مدينة الجزائر من قبل الدولة العثمانية عن طريق الضباط الذين اداروها باسم الدولة العثمانية، وقد حددت اعملهم ومهامهم ورواتبهم، وكان اغلب الضباط من الانكشارية علموا في الوظائف الاجتماعية ، فامتزجوا او اختلطوا بالمجتمع الجزائري وعاشوا معهم بتجانس، ومارسوا مع الناس كل مجالات الحياة، فامتلكوا وامتازوا بكل شيئ يؤهلهم لامتلاك وسائل الحياة.

## Abstract:

1. The Algerian was divided for three states and related with (Sulttan) house in the city of Algerian . He was the governer of the states officially, and responsible for them,and they work under his control. Usually recived the orders from him.In addition he appointed a head chief for each state to managing its matters.The chief was employed by the governer of Algerian city.
2. Each state divided in small distriets with groups which choice a representative called (Shekh) , he works in power authority,acts,and speak for the grou[,and link between the majorty and the governer,he watched there problems and try to resolve it.
3. The Othman nation created the Algerian city with the officiers who managing in the name of Othman nation.They Limit there tasks,Jobs and there salaries.

Most of them were Inkisharian soldiers,they work for social serviees. However they mixed with Algerian society,and live with them as a harmony.

They participated with people in the whole life aspects.

And they ownership and properties inorder to have means for living.

**المقدمة:**

حافظت الاجهزة الادارية العثمانية بالإيالة[1] الجزائرية على تقاليد الادارة الاسلامية المتوارثة بدواوينها وموظفيها وهياكل سلطتها في المدن والارياف برمزية سلطة شيوخ القبائل والعشائر وائمة الزوايا القرآنية التي استعانت بها لوضع اللبنة التمهيدية لأعمدة الحكم العثماني في بلد شاسع مترامي الاقاليم ومختلف التقاليد والاعراف، دون نسيان دور اعيان واشراف المدن وصلاحياتهم الواسعة ومرجعتهم الاجتماعية والثقافية في ترتيب احوال النظم الادارية التي طبعت بالقاب ووظائف ادارية مستوحاة من الجذور العثمانية ومتوارثة من الحضارة الاسلامية ودويلاتها التي تعاقبت على الجزائر .

في اواخر القرن السابع عشر الميلادي بدت جلياً ملامح الادارة العثمانية بالإيالة الجزائرية بعد تحكمها في دواليب حركة الاقتصاد ورخائه وفي نظم العلاقات والممارسات الاجتماعية وتمازجها وفي استتاب الامن الداخلي بفضل صرح الهيكل الهرمي الوظيفي من موظفين يمثلون المجلس الحكومي الذي عرف بالديوان الخاص للايالة[2]، حسب ما اورده الرحالة "فونتير دي باري" والمتكون من الداي والخزناجي(مسؤول المالية) ومحلي اغازي (الاغا) واتخوجاسي (خوجة الخيل) والبيتمالجي ووكيل الحرج المكلف بأمور البحرية وتسجيل غنائم الحرب ويعرف بوزير البحرية وكذلك وكيل الخرج الكبير او ما يعرف بوزير النفقات العامة والخاصة[3] .

ويساعد الديوان الخاص مجموعة من الموظفين والكتاب وضباط من البولوكباشية[4] وبعض المتقاعدين (مازول) والذين يمثلون همزة وصل بالديوان العام المتكون من سبعمائة عضو[5] وتكون اجتماعات الديوان الخاص مرة في الاسبوع حسب انشغالات وتدابير "الداي" الذي يترأس وتعقد الجلسات بمساعدة واشراف اغا العسكر[6] .

ففي عهد الدايات كان يجتمع الديوان الخاص بدار الامارة اربعة مرات في الاسبوع لحل القضايا الداخلية والاستعجالية وذلك ايام الاثنين والاربعاء والخميس والسبت ، بتفويض من رئيس الجلسة الداي ، وكان من مميزات اعضائه وضعهم لشريط ذهبي يزين مقدمة عمائمهم كرمز لمكانتهم ومقامهم القانوني وكفاءتهم في جلسات الديوان الخاص[7] ، عن توفيرهم الكفاية في تسيير وادارة الاموال والاعمال والحنكة العسكرية وتقدمهم في السن واقترانهم بالأهالي ، وذلك ما اكده حمدان بن عثمان خوجة **"لا يمكن**

**ان يصبح الانسان عضواً في الديوان الا اذا توفرت فيه الشروط التي ينص عليها القانون ، يجب ان يبرهن عن خبرة ومقدرة ، وان يكون عمل في الجيوش البرية والبحرية ، ولذلك فإن جميع اعضاء الديوان تقريباً يكونون متقدمين في السن ومتزوجين من الاهالي"**[8].

وبالتالي يكتسي النظام الداخلي للديوان الخاص اهمية كبرى في التسيير الحسن والتدبير والمشاورة في الرأي والتصرف العقلاني النابع من التشريع القانوني الذي سن للمواظبة عليه اثناء انعقاد الجلسات والمتمثل في :

- عدم حمل السلاح اثناء انعقاد الجلسات .
- التشاور والتفاهم باللغة العثمانية مع وجوب حضور مترجم كرغلي(المولد نتيجة زواج بين العرب والاتراك) وكاتب عربي .
- مبدأ الحوار والمناقشة يكون حسب السلم الوظيفي والعسكري .
- الاختلاف في الرأي وعدم الاتفاق في حل المعضلات او وضع الحلول المناسبة يجعل الداي يكلف اغا العسكر بنقل الانشغالات او القضية المطروحة للقضاة بغية التوصل الى الحل المرضي الذي يدعمه القرار القانوني والشرعي بالإجماع .
- اصدار لائحة نهائية عن محتويات الاجتماع من قبل كتاب الداي الاربعة ، وتكون علنية في المجلس[9] وتصاغ بمقدمة تحمل جملة "نحن الباشا والديوان وجند الجزائر الفطاحل"[10] .
- للداي وحده صلاحية اختتام الجلسة ، وتكون بلفظ كلمة "شرع الله" التي يرددها بعده اعضاء الديوان[11] .

**اولاً: الداي :**

كثيراً ما اصطلح على حكام الايالة الجزائرية باللقب الفخري الرسمي باشا (PASA) او داي (DAYI) فكلمة باشا تمنح لكبار الموظفين في الدولة العثمانية[12] الذين يجمعون بين الوظائف المدنية والعسكرية، لذلك كان الباشا في ايالة الجزائر يعكس شخصية الموظفين السامين لسلاطين ال عثمان بالأناضول لصلاحيته الواسعة وقدراته في تسيير الشؤون الادارية والعسكرية في حالات السلم والحرب وتعيين القناصل ومراسلة الحكومات الاوربية وغيرها[13] .

اما كلمة الداي التي شاعت بالإيالة الجزائرية العثمانية في المدة الممتدة من عام 1671م الى 1830م، فكانت تعني "الخال" بالعثمانية ومدلولها الحقيقي (Dayi) اي صاحب النفوذ والقائد والرئيس والحاكم الذي يدافع عن البلاد[14] ، ورغم الاختلاف بين اللفظين، الا ان لفظ الباشا ارتبط اكثر بحكام إيالة الجزائر منذ عام 1671م، حينما اعتلى الحاج محمد باشا سدة الحكم الى غاية حكم حسين باشا من 1818م الى 1830م[15] ، في حين ان كلمة "داي" اقتصرت في مراسلات وحوارات معظم القناصل الاوربيين وشاعت في الوثائق الخاصة بالمبادلات التجارية وتبادل الاسرى والهدايا الرسمية وحتى بين الاسرى الذين اصبحوا مماليك لأسيادهم ووظفوا في البايلك ، منهم الخزندار المدعو "تيدنا" ببايلك الغرب الذي ذكر في مذكراته، انه صاحب خليفة الباي لنقل الدنوش الربيعية نحو "داي الجزائر"[16] .

**1- تعيينه ومهامه :**

يجتمع الديوان ورجاله الساميين من وزراء واعيان واشراف البلاد والمفتين لتعيين وتنصيب الحاكم او الباشا الجديد اثناء جلسة تشاورية موسعة يحضرها ضابط اوجاق الجزائر وكبير الانكشارية (اغا عسكر) [17]، وبعد مبايعته وتزكيته يجلس (الباشا) على مقعد الحكم مرتدياً القفطان الرسمي السلطاني لرجال الحكم ثم يؤدي اليمين القانوني ويحتفل الحاضرون بتعيينه تحت انغام الموسيقى واطلاق المدافع وارسال المخبرين في الشوارع للتبليغ بذلك، وفي الايام الموالية يسارع الديوان الخاص بتكليف احد الموظفين او البولوكباشية كمبعوث الى الباب العالي لأخبار السلطان عن تنصيب وانتخاب الديوان (للباشا) الجديد على مبدأ الشورى ، وتكون الرسالة تحمل امضاء وختم جميع اعضاء الديوان وخاصة القاضي والمفتي ونقيب الاشراف[18] .

تتحدد مبايعة الداي سنوياً في كل بيرم (Beraim) اي عيد الفطر وفق التقاليد والتشريعات العثمانية المعمولة بها ، اذ تنظم حفلة رسمية لذلك ، بإلباسه الخلعة السلطانية في وسط المدعوين من الديوان والقناصل الاجانب المتواجدين في قاعة مجلسه ، لكن اذا حدث اختلاف حول البيعة يعين باشا اخر في مكانه[19] ، واذا استمرت مدة حكمه اكثر من 20 عام تجدد البيعة والبعثة السلطانية للحصول على القفطان الجديد والفرمان السلطاني الموقر ، ويقابل تلك الرسميات ارسال الباشا هدايا ضخمة للسلطان العثماني بغية الحصول على رمزية السلطة بالإيالة الجزائرية وشرعيتها في "الفرمان" والقفطان وبعض السيوف العثمانية[20] .

اما اختياره فكان في غالب الاحيان من الموظفين الساميين كالخزناجي او خوجة الخيل او وكيل الخرج ، لكن النسبة الكبيرة كانت تتأرجح بين منصب الخزناجي وخوجة الخيل اوشيخ العرب[21] ولقد سمحت بعض الظروف التي نجهلها في اعتلاء بعض الحرفيين الانكشاريين والموظفين العاميين كرسي حكم الايالة ومنصب الداي ، ففي عام 1695م انتخب ديوان (اوجاق) الجزائر رجلاً مسناً ومريضاً اسمه "احمد اعجمي" او "الحاج احمد باشا" الذي احترف ترقيع الاحذية ، فدام حكمه ثلاث اعوام[22] وفي عام 1707م اسند الديوان الخاص في منصب الداي شخصية محمد بكداش الذي كان من قبل في منصب رئيس ديوان الانشاء "دفتر دار" مما جعله عرضة للحسد والضغينة من بعض حاشية الداي حسين خوجة الشريف الذي افضى بسجنه ونفيه من الجزائر وفي ذلك يقول محمد بن ميمون الجزائري **"فدعوا الامير الى رفضه ، وسعوا في حل مبرم عهده ونقضه ، فكان ذلك سبب خلعه عن سلطانه ، واخراجه من اوطانه بعد ان بقي برهة في قبضة الامير"**[23] .

اعتلى كثير من الخزناجيين منصب الداي وكان من اعظمهم محمد عثمان باشا (1766-1791م) ، الذي عرف من قبل عدة ترقيات في عدة مناصب ابتداء من يني يولداش الى اسكي يولداش الى منصب صف الكتاب الذي عين فيه بالالتزام وبدفع الف ريال، ثم رقي الى رتبة خوجة النوباتجية بقصر دار الامارة ، اذ عينه (علي باشا نقسيس) ورقاه الى منصب الخزناجي[24] واوصاه على

عائلته اثناء مرضه عام 1766م، كما اوصى الديوان الخاص بولايته من بعده على الايالة ، وهذا ما اكده احمد الشريف الزهار بأن الديوان بايعه يوم الاثنين عام 1766م[25] .

يقطن (الداي) دار الملك بقصر الجنينة بأعالي القصبة ويسمى القصر (باشا قابوسي) اي باب الباشا وسمي ايضاً بدار السلطان ودار الامارة ، يمتاز بالرايات المرفوعة فوق عمرانه[26] ، يجتمع في بهوه الديوان الخاص ويدير الداي مهامه منه لإقرار الامن والمحافظة على النظام العام بالإيالة دون الرجوع الى قرارات الباب العالي والسلطان ، هذا الاخير حاول التوصل الى وضع حل مع الداي محمد بن حسن باشا (1718- 1724م) لوقف هجمات الاسطول الجزائري على السفن التجارية الهولندية بعد الشكاوي والاحتجاجات المتواصلة من مملكة هولندا لكن دون جدوى[27] .

وللداي سلطة مطلقة في تعيين وزراء الدولة والاحتفاظ بمفاتيح خزائن الدولة وتنظيم النفقات العامة ومصادر الدخل الداخلية والخارجية من ضرائب وعائدات الغنائم البحرية[28] .

ويحرص على حقوق الموظفين وجند الانكشارية بدفع اجورهم واقرار امتيازات العيش لهم وتقنين عطلهم المتعلقة بأشهر الحج وزيارة الاقارب بالأناضول ، وتحفيز الجند على مضاعفة الجهد بزيادة اجورهم اثناء رد الحملات الاوربية على مدينة الجزائر وحماية حدود الايالة، كما له كل الصلاحيات في انتقاء النوباتجية وشاوش القصر ، ويطلع على امور رئيس الكتاب المسمى "المقطاعجي" صاحب الامر على سجلات محاسبات الدولة وسجلات القوانين العسكرية التي تحتوي على جدولة الاسماء والالقاب والدرجات المختلفة لكل جندي انكشاري ، فضلاً عن سجلات المحاسبات المالية الخاصة بهم كما يراقب سجلات محاسبات الدولة وسجلات الجمارك[29] .

## 2. عوائده :

يعد أجره اكبر أجر في الإيالة ، فالداي الحاج محمد باشا الذي حكم ما بين 1671م الى 1682م كان اجره السنوي نحو (106) ريـال الا ان ذلك الراتب لا يقارن ويقاس بالأموال الضخمة التي يجنيها من جراء الالتزامات والهدايا والعوائد وغيرها[30] .

ففي عام 1788م قدم باي الغرب هدايا للداي محمد عثمان باشا قدرت بـ (2000) ريـال و(20.000) وزناً من انتاج الشعير أي ما يعادل (8000) الى (9000) ريـال[31]، فضلاً عن عدد من الاسرى والعبيد وبعض الخيل والبرانس وعدة هدايا ، فكان المبلغ الاجمالي (24.000) ريـال اما باي الشرق فقدرت هداياه للداي عام 1789م بـ (30.000) ريـال[32] .

اورد المؤرخ احمد الشريف الزهار عن جيوش الغرب ووصولها الى مدينة الجزائر ان الباي بعد تشريفه بمأدبة غذاء في اليوم الاول يحضر هدايا الامير الداي "المقدرة بنحو عشرين الف ريـال ومن المصوغ مقدار نصف ذلك ، واربعة من الخيل العتاق ونحو 30 عبداً كباراً و20 عبداً صغيراً من عبيد السودان وحياك القرمز صنعة بتلمسان ، وحياك الحيري المحببة فاس والبلاغي والرواحي بالذهب ونحو عشرين قنطارا من الشمع ومثل ذلك من العسل"[33] .

قدرت المداخيل المالية الاجمالية السنوية للداي بـ 25.000 نقد عثماني ذهبي حسب "فونتيردوباردي" دون حساباته من عوائد الغنائم البحرية بنجق(Bandjek) والمقيمة بـ 12%[34] من قيمة السلع والعبيد وهدايا القناصل ايام السلم ، والتي تقدر بـ (12.000) ريـال كالتي تحصل عليها من مملكة اسبانيا[35] كترضيات تمهيدية لافتداء اسراها ، والتي جنى منها الباشا ما بين 60 الى 70 ريـال ، بعد اقتطاع الرسوم المفروضة عن كل اسير بريـال واحد ، ويقوم بالحسابات المالية الخاصة بافتداء الاسرى خوجة الرقماجي والمقطاعجي[36] .

واثناء الاعياد الدينية يتلقى الداي هداياه النقدية والعينية من عدة قيادات، فقايد وطن بني خليل يشرف الباشا بهدايا قيمتها (324) ريـال ، وقايد بني موسى بـ (216) ريـال وقايد شرشال بـ (216) ريـال ويتبعهم في مسعاهم قياد اوطان موازية وبني خليفة والخشنة[37] ، كما يستفيد من هدايا مالية اخرى من شيخ (كشتولة) اثناء الباسه قفطان تنصيبه تعبيراً عن تجديد ولائه له ولأعضاء الديوان الخاص الذي يشرفهم بهدايا اضافية تقدر بـ 1500 صائمة (300 ريـال) وتصنف ضمن رسوم "البشماق"[38] .

وبتفويض من الداي يقوم خوجة الحبوب في الموانئ بمراقبة مجريات تسويق الحبوب وتحديد اسعارها ورسومها والاشراف على ابتياعها وبيعها بأموال "الداي" الذي يحتكر تجارتها ويحرص خوجة الحبوب على زيادة الربح المالي للداي لاستدامة منصبه ، كما لا يتقاعس اغا نوبة عنابة وباي بايلك الشرق في ارسال هدايا الشركة الافريقية المتمثلة في صندوقين من المرجان الجيد ، الذي يبيع (الداي) نصفه بأسعار ضخمة[39] ، فضلاً عن ذلك يتمتع الداي بامتيازات غذائية استهلاكية مجانية من قمح ولحم ضأن ودجاج وسمن وارز وفواكه والتي يطلق عليها "بالغرامة"[40] .

كان الدايات يسهمون بأموالهم الخاصة اثناء تعرض الايالة لازمات وتهديدات على سواحلها ، اذ كانوا يتبرعون بمبالغ ضخمة لرد الحملات الاسبانية ويمنحون المكافآت لجند الانكشارية مقابل رؤوس النصارى كالداي علي باشا[41] والداي محمد باشا هذا الاخير تبرع من امواله لصالح الخزينة بمبلغ قدره (60000) ريـال و(40000) نقد عثماني ذهبي وذلك في عام 1787م[42].

## 2- لباس الداي :

يرتدي الداي قميصاً مطرزاً بالذهب فوقه صدرية او عباية تصل الى الركبة من القماش الحريري الجيد تسمى (Badaji) ، وقد يغيرها بسترة ذات اكمام الى المعصم مطرزة بخيوط مفتولة ذات اشكال هندسية ارابيسكية تحتوي على ازرار امامية بالفتحة الصدرية تسمى غليلةجبادولي(GhaliléGiaba) تكون من قماش القاط الشرقي ، ويرتدي بدلها في ايام الطقس المعتدل عباية دون اكمام تسمى (yelek) او (Kabajé) او قباية ، هذا الى جانب اختياره للسراويل الفضفاضة الضيقة من الاسفل الوانها مطـابقة للسـترات من قماش الجوخ واحذية جلدية ذات مقدمة مدببـة يسمى (Temak)[43] .

ويضع على رأسه عراقية قطنية تسمى (Beniga) ملفوفة بعمامة حريرية مبرجة في وسطها جوهرة تسمى "جليك Tchelik"[44] .

اثناء عيد الفطر او عيد الاضحى ما يسمى يرتدي الخلعة السلطانية كرمزية لتجديد ولايته، عبارة عن قفطان مفتوح بأكمام عريضة الى المعصم ويضع على الكتفين قطعة قماش حريرية ذات اللون الاصفر ، وقد ذكر فونتيردوباردي ان سعر القفطان لوحده هو 1.5 ريـال[45] .

جعل الدايات منازلهم مستقلة عن المحيط العمراني للقصر ودار الامارة بعيداً عن امور السياسية التي تشغلهم عن الحياة العائلية والزيجات ، يختار من بينها منزلاً يخصص لضيافة واستقبال كبار الموظفين في الحكم يكون مزيناً بفسيفساء السيوف (يطغانات) والمسدسات والبنادق ومحافظ الخراطيش[46] .

### 3- وفاته :

بوفاة الداي كل ممتلكاته تنقل الى ورثته طبقاً للشريعة الاسلامية ويتكفل بالعملية البيتمالجي[47] وموظفيه ما عدا الاثاث والقيم المالية المنقولة بدار الامارة التي يكلف الاغا بحجرها وتسجيلها ويحظى كل فرد من ابناء الداي المتوفي من الخزينة براتب قدره 20 ريـال[48].

## ثانياً: الباي :

تعيين الباي متعلق مباشرة بالداي وفي بعض الظروف كان اهل البلد من يختارونه من بينهم بشرط ان ترضى عنه سلطة الديوان وداي الايالة الذي يدعم وجوده وولائه بقاض يدير الاحكام باسمه وبوحدة او سفرة عسكرية لحمايته ويهيأ عائلات موقرة لنصرته ويضع شروط المعاملات الادارية في مخزنه ، ويساهم في ازدهار الحرف والاقتصاد والتواصل الاجتماعي ، ويكون للعائلات الكبرى دوراً في ذلك ، ففي قسنطينة نجد عائلة الفكون[49] ذات النفوذ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع القسنطيني ساهمت في تنظيم الحكم بالبايلك وفي ربط العلاقات بالدايات[50] .

### 1. تنصيبه ومهامه :

تكون عملية تنصيب الباي الجديد على حساب الباي القديم دون اعلامه بقرار عزله وان علم مسبقاً ورفض التنحي عن سلطته يكون مصيره الخلع او القتل ، وكان الباشا يرسل فرماناً وقفطاناً لتنصيب الباي الجديد، ويمنح الباشا اغا النوبة وبطانته كل الصلاحيات الادارية والعسكرية لعزل الباي القديم وتنصيب الباي الجديد فيستعين الاغا بسلطة علماء واعيان المدينة لتنفيذ التنصيب غرضه اضفاء الشرعية على الحاكم الجديد بحضور الشرائح الاجتماعية الفعالة في المدينة ، واثناء مراسيم تعين الباي يلبس القفطان الشرفي ويعلن عنه في شوارع المدينة وساحاتها وترسل الرسائل الى القيادة وشيوخ القبائل والعائلات المحلية لإعلان الولاء وارسال البشارة له وتباركه المساجد والزوايا القرآنية[51] .

ومن جانب اخر كانت شروط تعين الباي قائمة على التفويض والالتزام الذي اقره الداي وحتى الخزناجي فكان بعض بايات التيطري يشترون مناصبهم بدفع (60000) ريـال وعدة هدايا ونفس الحال بالنسبة للراغب في منصب الخليفة الذي يدفع صاحبه مستحقات تعينه بـ 24000 ريـال وسبعة احصنة وثمانين جرة من الزبدة ، نظراً لمكانة وحساسية منصب الخليفة المكلف بإيصال الضرائب الى الجزائر كل ستة اشهر، فضلاً عن مكانته المالية والادارية بالبايلك[52] .

ومن مهام الباي تثبيت الحكم العثماني بأملاكه، وايجاد نظام اداري محكم وتنظيم موظفيه وعساكره الانكشارية والمساهمة في جباية الضرائب وذلك بتوفير الذخيرة لجيش المحلة الذي كان يرسله الباشا في فصل الربيع ليجوب الاوطان والصحاري الى غاية الصيف او الخريف[53] الى جانب دوره في استتباب الامن وترسيخ الادارة العثمانية الريفية بشيوخها[54] في الاوطان والقبائل والدواوير ومساعدة المرابطين والزوايا، مثالاً على ذلك (شاكر باي) الذي كان يظهر كرماً عظيماً تجاه المرابطين والفقراء وجعل لمقام وزاوية سيدي سليمان المجذوب مكانة مرموقة بين الزوايا[55].

من جانب اخر كانت سياسة البايات تعتمد على قواعد المصاهرة وكسب الاسر المحلية ذات النفوذ السياسي والعسكري والديني غايتهم ربط العلاقات الادارية والعسكرية ، فباي بايلك الشرق علي باي بن صالح (1710- 1713م) قام بتزويج بناته الثلاثة لأبناء اسرة المقراني لكسب تأييدهم ، من بينهم الحاج بوزيد المقراني ، ونفس الحال قام به الباي حسين بوكمية (1713-1736م) الذي تزوج احدى بنات ام هاني بنت رجب باي عام 1666م، والتي كانت زوجة (قيدوم) اخ شيخ العرب (احمد بن السخري بوعكاز) فضمن بذلك استتباب الامن بعد حروب قادتها ام هاني انتقاماً لأخيها وبالتالي وضع حداً للعداوة والعصبية تجاه سلطاته بعد كسبه ولاء بعض القبائل الصحراوية التي استمالتها من قبل ام هاني[56] .

### 2. عوائده :

بعد اداء اليمين يقوم الباي في اليوم السابع بمراسيم وداع الداي بدار الامارة ، حيث يجالسه فترة من الزمن ويتلقى النصائح والتدابير اللازمة للعباد وبيت المال المسلمين ويهديه اثنان من الخيل ومكحلة مذهبة ويطغاناً ذهبياً وجواهر واثاثاً مرصعاً بالحجارة الكريمة ، ويغادر القصر ، ثم بعد صلاة العصر يرسل له الوزراء هدايا من الخيل والسلاح واللباس الجزائري العثماني الاصيل كالقاط المذهب وفي اليوم الثامن يكرمه الداي مرة اخرى بإعطائه الهدايا[57] .

كما يستفيد الباي من بعض عوائد الضرائب التي تكون في نطاق ممتلكاته منها التي تصل الى بيت المال، اذ يقتطع منها اموالاً لشراء هدايا الداي كل ستة اشهر ، فبايلك التيطري يوفر منها (24800) ريـال سنوياً ، فضلاً عن ضريبة (الفرح او البشارة) التي تسارع القبائل في جمعها لإرضاء الباي ابتهاجاً بتوليته ، فبايات بايلك قسنطينة كانت لهم مداخيل منها تقدر بـ (20000) ريـال[58] .

كان بايات قسنطينة يقتطعون 10% من جميع السلع التي تجلب من مختلف المدن الافريقية بوساطة قايد عنابة الذي يقوم بحماية تجارة الاعراب من المضاربة في السعر[59] ونفس الاقتصاد المالي يتحصل عليه من الموانئ التابعة للجزائر عبر موظفيه

كقايد الباب المكلف بالجمرك الى جانب احتكارهم لتجارة السلع كالصوف والشمع والحبوب[60] اما بايات التيطري فكانت لهم امتيازات ومستحقات من بيع جلود البقر والتي تعادل كل شهر مقدار (30) صاع من القمح[61] .

### 3. لباسه :

ذكر الرحالة المغربي الزياني (1743- 1833م) اثناء اقامته بقسنطينة وضيافته بقصر الباي ان هذا الاخير امر مملوكه بإحضار عبايته التي تسمى (كركا) وكلفه بالاعتناء بها لقيمتها المالية ولمنفعتها في الشتاء[62] .

في صيف عام 1789م قدم صالح باي الى مدينة الجزائر لأداء اليمين وبعد اتمام مراسيم الضيافة كرمه الداي حسين باشا بألبسة فاخرة فالبسه عمامة كالتي يضعها الأوربيين وزينها بريشة من الذهب تسمى باللغة العثمانية (تشاناك) عوضاً من الشدود الحريرية الذهبية[63] .

والى جانب تلك الالبسة كان البايات يشرفون من قبل الداي بقفطان فخري اثناء تنصيبهم على حكم البايلك لإضفاء الشرعية الادارية العثمانية ويمكن ان نستشف ذلك في الرسالة التي بعثها الحاج احمد باي الى الداي حسين باشا، اذ طلب فيها من الباشا ان يرسل اليه القفطان ليلبسه يوم العيد حسب العادة والاعراف القديمة في الادارة العثمانية[64] .

### 4. وفاته :

لما يتوفى الباي يرسل الباشا امرا لاغا النوبة يكلفه بالتنقل الى قصر الباي لإحصاء ممتلكاته وامواله وضبطه ورثته وحجز اموال البايلك ومصادرتها ، ففي عام 1771م، جمع الاغا من دار الباي احمد القلي بقسنطينة اموالاً قدرت بـ (300000) سلطاني كان نصيبه منها (100000) سلطاني[65] .

اورد حمدان بن عثمان خوجة ان خلال اختصار الباي وبعد وفاته يعين خليفته الذي يكون عادة من اصهاره ومن شيوخ العرب الغارقين بالعادات والتقاليد ، واما تركاته فتعود لورثته باستثناء العتاد الحربي وكل ما يتعلق بالإدارة من سجلات النفقات والمداخيل التي تكون من صلاحيات الباي الجديد ويخصص البايلك لأبنائه حسابات مالية جارية في دفاتر الرواتب بتفويض من الداي الذي يحفظ لهم حقوقهم في العيش بدفع مبلغ مالي قدره (10) موزونات عن كل فرد من اصول عثمانية ويتولى تسليمها حراس القصر الجديد او الخزندار[66] .

## ثالثاً: الخزناجي :

لا تستبعد مبدأ الالتزام والقرابة اثناء تعين الداي لأي شخصية في منصب الخزناجي[67] وتقديمه للديوان، اذ تزكيته على اساس الترقيات في الوظائف التي مارسها ضمن الكتاب الكبار في الايالة او الخبرة التي اكتسبها في منصب خوجة خيل الذي له دراية بالدفاتر والسجلات والاملاك والنفقات العامة ونظام الرواتب ومداخيل الخزينة ونفقات الشؤون العسكرية[68] .

### 1- تعينه ومهامه :

ان الذي يتولى منصب الخزناجي يتسم بالإخلاص والكفاءة والاصل العثماني والثقافة المزدوجة العثمانية والعربية المكتسبة منذ تدرجه في الوظائف البسيطة من الكتاب والوكلاء والباش كاتب -أي رئيس الكتاب- الى الكتاب الكبار في الديوان الى اكتساب ثقة الدايات في الادارة المالية وخراجها ومداخيلها[69] .

يقوم الخزناجي بإحصائيات مالية تحافظ على توازن المداخيل والنفقات ، واكتناز كميات معتبرة من العملات والمنتوجات ذات القيم النقدية العينية كاحتياطات مستقبلية واقرار مبدأ توازن التوازن والقدرة الشرائية بمراقبة الاسواق عبر موظفين مخولين لذلك الوضع دراسات دقيقة حول الاسعار وتداول العملات والنقد والزيادة في سكها في حالة ندرتها وفق علاقة البيع والشراء تحت اشراف وملاحظة الداي والديوان[70] ليودعها في خزينة الدولة بعد صرف رواتب عمال وموظفي دار السكة التي ينال منها امين السكة عشر ريالات ووكيل الخرج ريالاً واحداً وعمال اليهود عشرون ريالاً عن كل كيس يزن عشرة ارطالاً[71] .

يساعد الخزناجي في كل اعماله بعض الكتاب كالمكتابجي او المقطاعجي ما يسمى كاتب الايالة الاول الذي يشرف على سجلات الايالة وسجل القوانين العسكرية من اسماء والقاب وترقيات مختلفة، ويعد المقطاجي بمثابة شيخ الاسلام او مفتي الحنفية يستشيره الداي في جميع الحالات حتى انه اصبح يلقب بـ (افندي)أي السيد[72]، ويضع الداي لخدمة وحماية الخزناجي سفرة من ستة عشر نوباتجيا لحراسة الخزينة اثناء ايام الاسبوع ما عدا يوم الثلاثاء والجمعة[73] التي تغلق لضبط حساباتها وللعلم ان مفاتيح الخزينة تحفظ عند الداي بعد غلقها ويسترجعها الخزناجي بعد صلاة الصبح بحضور جند النوبانجية[74] .

ويشرف الخزناجي على مراسيم دفع رواتب الجند والموظفين في شهر نيسان والنصف الاول من شهر ايار والذي يسمى بشهر الرواتب الكبرى وتستغرق 40 يوماً ، ويكون مكان دفعها خيمة كبرى يطلق عليها واطاق الحكومية التي تنصب بالقرب من مدينة الجزائر تحت انغام الفرقة الموسيقية المخصصة للداي[75] .

تلك الظروف العملية جعلت الخزناجي الشخصية الثانية في الديوان الخاص بالايالة واهلته الى اعتلاء منصب الداي خلال شغوره بعد وفاته ، ولقد بينت الاحداث التاريخية ان اكثر الذين كانوا في منصب الخزناجي رقوا وزكوا من الديوان في منصب الداي ، وكانت وفاة الداي على شاوش عام 1718م بداية الخزناجي في هذا المنصب[76] .

### 2- عوائده :

يهيأ الداي اموالاً لتجهيز مستلزمات الخزناجي الجديد من البسة واثاث ونفقات اخرى تقدر بنحو (15000) ريال ، وان الداي محمد بن عصمان باشا عين الخزناجي الجديد خلفاً للخزناجي المسمى (حسن المقتول) الذي شنق يوم 26 ايار عام 1788م ، وامر بتجهيزه بمختلف الالبسة والمجوهرات واليطغانات والبنادق بمنزل غير منزل الزوجية[77] .

واثناء الاعياد الدينية يستفيد الخزناجي من بعض التشريفات والهدايا ككل الموظفين السامين بمبلغ يجزأ بينهم مقداره (32000) ريـال، الى جانب الهدايا المقدمة له من قيادات الاوطان المقدر بـ 18 ريـال عن كل قايد، فقايد بني موسى يهديه 18 ريـال وقايد شرشال يمنحه 18 ريـال الى جانب هدية الداي المقدرة بـ 4 ريالات[78] .

وكان يستفيد من الترضيات والهدايا التي تقدمها القناصل الاوربيين اثناء اتفاقيات ومعاهدات السلم، كان الخزناجي يجني منها اموالاً طائلة ، كالهدايا التي تحصل عليها من القنصل الفرنسي والمقدرة بنحو (10000) ريـال، وكذلك ما تحصل عليها من اتفاقيات السلام مع السويد عام 1738م والمقدرة بـ (6000) ريـال ، كما كانت له اسهماً مالية متعلقة بافتداء الاسرى وغنائم السفن الاجنبية كالتي استفاد منها الخزناجي من مصادرة السفينة الانجليزية عام 1739م[79]، وقد تكون مقدار عوائده المالية ضخمة كالتي تعلقت بمعاهدة السلام مع المملكة الاسبانية، اذ كان نصيبه المالي (10,000) قطعة ذهبية اسبانية المعادلة للسلطاني الذهبي القديم في ذلك الزمن[80] .

ونظراً لان منصب الخزناجي مصدر ثروة مالية فقد وجه رياس البحر اهتمامهم في اعتلائه بعد تراجع غنائم البحر وعوائد القرصنة ، باعتبار ان المنصب له امتيازات ومكاسب افضل من الغنائم فأحمد رايس الزميلي تولى منصب الخزناجي من عام 1818م الى عام 1826م ، على الرغم من ان عائداته المالية السنوية من قبل في البحرية والاسهم المالية فاقت (200000) ريـال الذي يمكنه من الحصول على منصب الخزناجي بالالتزام[81] .

اما هدايا الخزناجي، فبعد صلاة العصر يتوجه الباي الى دار الخزناجي ويهديه مقدار الفي دورو او ما يعادلها من نقد اخر ومجموعة من المجوهرات والخيل والعبيد والالبسة والحياك والبرانس والشمع والعسل واشياء اخرى[82].

### 3. وفاته :

يتحصل كل فرد من ابناء الخزناجي المتوفي او المفقود في الحملات ضد الثائرين على (10) موزونات (0,5 ريـال) كل شهرين لتأمين حياتهم ، كما يحرص الداي على نقل التركة لأزواجهم وورثتهم حسب ما اقرته الشريعة الاسلامية في قضية الارث تحت اشراف بيت المالجي[83] .

## رابعاً: وكيل الحرج :

### 1. تعيينه ومهامه :

يعين وكيل الحرج بأمر من الداي بعد تزكيته من قبل هيئة رياس البحر ، فيصبح مكلفاً بجل العمليات المتعلقة بالغنائم والانشطة التجارية البحرية وتقنين الرسومات المفروضة على السلع بالموانئ، وعرفت تلك الوظيفة مكانة مرموقة في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي، اذ كانت القرصنة تشكل الركيزة الكبرى لاقتصاد الايالة[84] .

ويوصف الموظف وكيل الحرج بالشخصية القوية والحكيمة والخبيرة بأمور البحر والمسيرة لرياس ورجال البحرية الفطاحل[85] ويقصد في هذا الوصف وكيل الحرج المدعو (سيدي على) الشهير في عهد الداي بابا محمد الذي ساهم في ثراء مصادر الخزينة والاسواق بالسلع اثناء توليه المنصب من عام 1766م الى 1791م[86] .

اثناء العصر الذهبي للقرصنة لقب وكيل الحرج بوزير البحرية لباعة في مراقبة كل انشطة البحرية ولقب كذلك وكيل حرج (متاع باب الجزيرة) ، يساعده في مهامه الرئيسة عدة موظفين منهم موظف يدعى (ورديان) اي شرطي حراسة الميناء ، وقايد المرسى الذي يعد بمثابة مدير المرسى كلاهما يتحققان من الرسومات والضرائب المفروضة على السفن الاجنبية الراسية بالميناء وجودة السلع ويساعدهما (شاوش البنجق) [87] الذي يراقب عمليات تصفية الغنائم وتصنيفها الى اسهم بمعية (خوجة البنجق) المفروض من بيت المال والداي لتسجيل كل حركية الميناء وبالسفن ومحتوياتها بعد استيلاء الاسطول الجزائري عليها وانتداب وكيل الحرج لبعض الموظفين الاكفاء للخدمة في الميناء لتسجيل كل العمليات المتعلقة بالغنائم[88] .

يحرص وكيل الحرج على تطبيق قوانين الخصم النقدية والعينية للكمرك والرسو في الموانئ والمقدرة بنسبة 1% عن السلع والمنتوجات التي يحدد قائمتها بيت المال والخزينة وهذا يدل على ان هناك سلع غير خاضعة للكمرك ، كما يقوم بمراقبة سجلات احصاء العتاد الحربي البحري وعدد البحارة واليولداش المتطوعين والرياس اثناء الخدمة والمنح المقدمة لهم حسب معايير يحددها الرياس من انضباط وشجاعة وتسمى بمنحة (اوكدل) باللغة العثمانية ، فضلاً عن ذلك يسجل السفن المحجوزة ويحلل مؤشرات ظروف زيادة الغنائم ونقصانها ثم يقدم التقارير المفصلة للداي والديوان الخاص[89] .

ويعمل على ان تكون الموانئ تعج بالعمال والحرفين والتجار داخل نطاق تسييره من فئة العساسين والحمالين من البساكرة والدلالين والكيالين والصرافين ومنظفي السفن حتى تكون حركة التجارة متناسقة بين العمال المأجورين ورأسمال من الغنائم والتجارة الاستثمارية بالتصدير والاستيراد والتي تكون لها انعكاساتها الايجابية على خزينة الايالة[90] .

### 1- عوائده :

يحصل وكيل الحرج عن التزامات مالية يقدمها بعض عمال الميناء لاستدامة عملهم وهدايا نقدية وعينية من السفن الاسلامية الصديقة التي لها علاقات تجارية بالإيالة والتي قد تلجأ الى موانئ الايالة بسبب زيادة نشاط القرصنة الاوربية في البحر المتوسط او لظروف طبيعية تدفعها لصيانة سفنها ، كما يستفيد من عوائد وغنائم البحرية الجزائرية بعد استيلائها على السفن المسيحية وتصفية محتوياتها وفق نظم بيت المال ، وتختلف عوائده حسب قيمة الغنائم والسلع والتركيبة البشرية من الاسرى التي تباع في سوق الدلالين والنحاسة ، الى جانب تحصله على مبالغ مالية متعلقة بمحيط ومصاريف الميناء والتي تكون تحت حساباته وتصرفاته ، ففي نيسان عام 1775م استولت سفينة (علي خوجة) الحربية على سفينة تجارية اوربية تحمل شحنة اوربية من مادة السكر والجلود فقام بعملية تصفيتها خوجة البنجق ووكيل الحرج بميناء الجزائر بعد معادلة تلك السلع وتقييمها بنقد الريـال[91] .

الجدول (1) يبين تصفية غنائم سفينة تجارية اوربية (نيسان 1775م) نظام البنجق وبيت المال[92]

| | |
|---|---|
| بنجق الايالة | 1785 ريـال |
| مصاريف وقيمة تفريغها | 300 ريـال |
| حقوق الرايس | 150 ريـال |
| منح لرجال البحرية | 4 ريـال لكل فرد |
| شاوش البنجق | 40 ريـال |
| شاوش يهودي + موظف المزايدة | 20+ 24 ريـال |
| صراف | 48 ريـال |
| عساسين | 6 ريـال |
| نفقات اخرى (وكيل الحرج) | 6 ريـال |
| ورديان | 9 ريـال |
| وكيل الحرج | 9 ريـال |
| نفقات الميناء (وكيل الحرج) | 116 ريـال |

والى جانب ذلك المداخيل الكبرى التي يتحصل عليها وكيل الحرج من غنائم البحر ، عوائد مالية كبرى من السفن التي كانوا يمتلكونها واستثمروها في المجال الحربي والتجاري خاصة مع البلدان الاسلامية بعد اخضاع تلك القيم من السلع لرسومات البنجق وحصص البحارة ونفقات العاملين بالميناء .

ويمكن ذكر عينة عن حجم العوائد المالية لوكيل الحرج من جراء غنائم سفنه في البحر المتوسط على حساب السفن الاجنبية من عام 1776م الى عام 1779م :

- في عام 1776م غنمت سفنه البحرية؛ سفناً مسيحية تجارية .
- في عام 1777م غنمت سفينته بقيادة الرايس الحاج المهدي اربعة سفن مسيحية تجارية.
- في عام 1778م غنمت سفينته البحرية (الشتية) بقيادة الرايس سليمان سفينة مسيحية محملة بالتبغ .
- في عام 1779م استولت سفينته البحرية بقيادة الرايس صاري محمد على سفن مسيحية تجارية مختلفة السلع[93] .

والى جانب تلك العوائد المالية يستفيد وكيل الحرج من مداخيل اخرى يتحصل عليها اثناء قدوم الضرائب الى دار الامارة ففي مدة استضافة الخزانجي للباي المقيم بالمدينة ، يقوم هذا الاخير بتوزيع بعض الهدايا والقيم المحمولة في وسط الدار على الحاضرين ويكون اولهم وكيل الحرج ثم الامام الحنفي وخدام الخزناجي ، وتكون حصته نصف ما يتحصل عليه الخزناجي ، المقدرة بنحو (500) ريـال وبعض المجوهرات والالبسة والحياك[94] .

وحينما يكون الباي في ضيافة الداي بدار الامارة يقوم بتوزيع نصيب من الهدايا على كبار الموظفين بالدولة كالخوجات والكتاب والترجمان ، ووكيل الحرج ، وتكون هدية وكيل الحرج ضعف ما يتحصل عليه خلال استضافة الخزناجي للباي ، وقد يستفيد كذلك من ترضيات مالية من الداي خلال الاعياد الدينية تصل الى اربعة ريالات[95] .

وتساهم بعض الظروف في زيادة ثروته ومكانته وفي ترقيته ، كما حصل مع وكيل الحرج حسن الذي كلفه الداي محمد باشا في عام 1766م بوضع حد لصهره الخزناجي الذي تمادى في تصرفاته الرذيلة ومخالفته لأوامره ، لذلك سارع وكيل الحرج في ابلاغ الشواش باعتقاله وجره الى دار سركاجي واعدامه ، مما جعل الباشا يوليه منصب الخزناجي الذي فتح له سبل التحكم في الخزينة واموال الدولة فتزداد بذلك ثروته[96] .

## خامساً: خوجة الخيل:

يسمى بكاتب الخيل الكبير او خوجة الديوان او باللغة العثمانية آت خوجاسي[97] وعرف ايضاً بخوجة الدولاتلي ويقصد به شخصية محمد خوجة في عهد محمد بكداش داي[98] ومنصب الخوجة من المناصب السامية بديوان الداي ، يمثل ويدير كل املاك البايلك بالإيالة، لذلك تكون الوظيفة من نصيب العثمانيين فقط .

### 1. تعيينه ومهامه :

يرتقي الى منصب خوجة خيل بعض جند الانكشارية من صفة اليولداش الذين لهم اقدمية في الخدمة ولهم دراية بالحسابات واللغات ومكنتهم الظروف من توفير ثروة مالية تقدر بـ 1000 ريـال يقدمونها في اطار الالتزام للوزير الخزناجي مقابل الحصول على وظيفة في قطاع الخوجات (المسؤولين) خاصة خوجة الكمارك وخوجة بيت المالجي وخوجة الغنائم التي تفتح لهم افاق الارتقاء في منصب خوجة خيل[99] .

سمحت الظروف لـ (محمد بن عثمان) بعد تجنيده وتسجيله ضمن المتطوعين الى ايالة الجزائر من بلاده قرمان التركية القريبة من جزيرة رودس ان يكون في قيادة جند اوجاق الجزائر وبعدها ارتقى في منصب الخوجات بعد ان اجتمعت فيه شروط الكفاءة العلمية والثروة المالية لشراء المنصب بألف بتاك شيك دفعها للخزناجي الذي رقاه في منصب خوجة النوباتجية بقصر الداي ، فأظهر خبرته وامانته التي رفعت من شانه في نظر علي باشا ليختاره في منصب الخزناجي ثم يعهد له بالولاية ليسير الحكم اثناء مرضه والوصية للديوان الخاص لخلافته ، فكان بابا محمد بن عثمان من اشهر الدايات بالإيالة على الاطلاق عام 1788م[100] .

جمع خوجة الخيل بين المهام الادارية والادوار العسكرية ، فكان يشرف على املاك البايلك من جمال وخيول ومواشي وبقر ، وسير القبائل التي كانت في محيطه ودمغ حيواناتهم بخاتم الدولة الخاص بأملاكها في اقليم دار السلطان ، وتكون الدمغة حكماً مسبقاً وبياناً مؤكداً على موت البهائم حيث تستظهر قطعة الجلد التي تحمل العلامة الحكومية ، ومن جهة اخرى ربط علاقات مع قبائل الرعية التي وزع عليها المواشي والخيل ، وسمح لهم ببيع صغار الجمال والبغال لسد احتياجاتهم المالية مقابل تسديدها لأسهم مالية وعادة ما يعطيهم اجلاً لدفع مستحقاتهم تتراوح مدته بين عام الى عامين وذلك بعد اشعارهم بقانون السلطة الادارية ومعاملاتها العادلة وكل ذلك لكسب طاعتهم واستمرارية الرباط بين القبائل والمصالح الحكومية[101] .

وتمتد سلطة خوجة الخيل الى قايد العرب بمتيجة وشيوخ المخزن عبر موظفيه الاربعة باش شاوش ونائبه وباش علام ورئيس المدفعية تحت تصرف الاغا ، واعوانه السرارجة المكلفين بنقل كل المستجدات الادارية لقبائل الرعية ، بغية الحفاظ على اعمال السخرة والانتاج بأراضي عزل البايلك وذكر المؤرخ احمد الشريف الزهار: **"ان لخوجة الخيل قائد يسمونه قائد العرب ومستقره متيجة وله اعوان وهو المتصرف على هذه النجوع،وله اشياخ لجمع المطالب المخزنية،ولخوجة الخيل اتباع يركبون الخيل ويسمونهم السرارجة،وعليهم كبراء يسمونهم المقاديم،وهم مع خوجة الخيل ويقفون بين يديه وقت الحكم لأجل الاشتغال"**[102] .

وفي اطارمهامه في الديوان الخاص يشارك خوجة الخيل بين الحاضرين في تزكية الداي الجديد وفي تعبئة الرأي العسكري والسند الديني من المفتين والنقباء والاعيان من عامة الشعب . اما دوره العسكري فكان يستقبل المجندين المتطوعين من الاناضول ويسجلهم في سجلاته التي يوضح فيها اسمهم ولقبهم وموطنهم ولون بشرتهم ، وتعيين ثكنتهم والمشرفين على رقم فوق اوجاقهم[103] .

وكان يهيأ التموين للجيوش بالعتاد والخيول والجمال والبغال[104] ويعتني بجياد فرسان الدولة التي ينتقيها من قبائل المخزن وقبائل اخرى لهيئة الديوان الخاص من الداي والخزناجي والاغوات ، فضلاً عن ذلك كان يعاين فرسان المخزن الذين يمكن تجنيدهم، ولقد توسعت صلاحيته الى قيادة وحدات جند الانكشارية لمحاربة العصاة الخارجين عن القانون بمساعدة قايد العرب[105].

## 2. عوائده :

يتقاضى خوجة الخيل اكبر اجر خاص بالموظفين السامين يصل الى (106) ريـال حسب ما اورده سكرتير الدولة الفرنسية بالجزائر المنتدب من قبل الهيئة البحرية الفرنسية في شهر كانون الاول عام 1691م ، وبإمكانه ان يضاعف اجره الى مائة مرة ويمكن ان ترتفع قيمة مداخيله بالهدايا والترضيات والمكافآت خاصة اثناء المراسيم الرسمية للدولة وفي فترات ابرام الايالة للاتفاقيات والعلاقات الدولية التي تطبعها الهدايا الثمينة المقدمة من قبل القناصل الاوربيين للداي واعضاء من الديوان الخاص ، وخير مثال ما استفاد منه خوجة الخيل عام 1695م اثناء مراسيم استقبال الداي الحاج شعبان باشا للقنصل الفرنسي ، اذ كان نصيبه مماثلاً لنصيب كبار الديوان الخاص والذي يقدر بنحو (300) ريـال، ولما ابرمت دولة السويد اتفاقية السلام مع الايالة في عهد الداي كرد عبدي باشا عام 1728م استفاد خوجة الخيل من اسهم مالية وعينية من مجموع الهدايا التي قدرت ما بين (8000-9500) ريـال وفي عام 1738م عبر خوجة الخيل عن عدم رضاه بنصيبه من الهدايا التي قدمتها هولندا للإيالة والمقدرة بـ (5215) ريـال، على الرغم ان اعضاء الديوان الخاص استفادوا من نفس القيمة[106] .

وعن هداياه من عوائد الضرائب فان نصيب الخوجة كان عبر مرحلتين فأثناء زيارة الباي للباشا وتوزيعه للهدايا على الخدام وطباخي القصر، وحينما يرجع الى داره يستضيف كبار الموظفين ويوزع عليهم الهدايا الكبرى، منهم خوجة الترك والكتاب والترجمان ووكلاء الحرج[107] ، ثم خلال بضعة ايام يستضيف الباي كبار الديوان فيكرم الشاوش ويهيأ هدية خوجة الخيل التي تعادل نصف هدية الوزير الثاني الخزناجي ما يقارب (1000) ريـال وبعض الاثاث والمجوهرات والخيل والعبيد والكسوة وبعض الحياك الجزائرية[108] .

وبإمكان خوجة الخيل ان ينتدب في مهام اخرى بصفة مؤقتة في منصب كاتب القاضي مقـابل حصـوله على رأسمـال يتراوح ما بين (1000 الى 2000) ريـال[109] .

امتلك خوجات الخيل في القرن السابع عشر الميلادي وبداية القرن الثامن عشر الميلادي عدة سفن بحرية ضمن الاسطول البحري الجزائري ، كانت مصدراً في ثراءهم وعلو مكانتهم في المجتمع بعقاراتهم العمرانية والتجارية وقيمة عوائدهم من الغنائم الضخمة .

في عام 1773م امتلك علي خوجة سفن اشرف عليه رايس علي الشريف ونفس الحال لخوجة الخيل المدعو وليد علي خوجة الذي كان له سفن يقوده رايس النجاء محمد الذي بفضله غنم غنائم في عام 1775م عادت على خوجة خيل بعوائد مالية كبرى[110] بعد تصفية غنائمه من قبل وكيل الحرج وخوجة البنجق الذي يقوم بكل الحسابات والعمليات والمزايدات للسلع والاسرى لتحديد القيمة الكلية المالية ويحدد نسب الاقتطاع من خمس الغنائم البحرية التي تمثل مستحقات الخزينة ، وقد تصل عوائده المالية من بيع الاسرى فقط الى (200) ريـال[111] .

## 3. لباس خوجة الخيل :

يرتدي خوجة الخيل قفطان من قماش فوقه عباية او بدعية بدون اكمام تصل الى الكاحل وعمامة من الحرير الاحمر او من قماش الموسلين ، لفائفها كبيرة ومبرجة في مقدمتها ريشة ذهبية[112] وله (بابوج) اصفر أي خف من الجلد الاصفر ، وقد تكون البسته مزينة بالنياشين والاوسمة[113] .

**سادساً: الموظف السامي بيت المالجي:**

**1. تعيينه ومهامه :**

موظف سامي بالديوان الخاص يعينه الداي ويفوضه على جميع الامور المتعلقة بتنظيم الاملاك والتركات وحفظ الاموال[114] وينتدب له موظفين لخدمته ومساعدته ويخول له الاتصال بهيئات الخزينة والخوجات والقضاة الحنفيين والمالكيين ، نظراً لأن وظيفته تجمع بين قوانين الايالة والعادات العرفية للسكان ومعاملاتهم والنظم القانونية الاسلامية المشرعة في القرآن والسنة والاجتهاد ، لذلك يلقب بقاضي بيت المال[115] .

كان سيد بيت المالجي في القرن السادس عشر الميلادي يمنع من الزواج حتى لا يتقاعس ويتهاون عن مهامه ويختلس اموال الدولة لأغراضه وشؤونه العائلية ، لكن بعد عام 1766م سمح له بالزواج على ان يحافظ على انضباطه واضفاء شرعيته على القضاة والكتاب[116] .

اثبت صاحب بيت المالجي كفاءته وخبرته في التوفيق بين هيكل بيت المال الحكومي ومؤسسة بيت المال الوقفية الحنفية فضمن مهمة الإدارية يفوض موظفين يعينون حقوق الورثة بعد أن يقبر المورث يترأسهم قاضي ورع بعلمه ومكانته الذي بدوره يكلف ويكل بتمثيل الورثة أذا كانوا دون سند عائلي أو قصر لتنفيذ وصية الموروث إلى حين استقامتهم ويفوض على تلك الإجراءات موثقان ينتقلان إلى أماكن وعقارات الميت أي المورّث ليقيّدان ويدونّان كل ما ترك من ارث وقد يقومان بحجز كل التركة الى حين اجتماع الورثة من ذوي الحقوق[117] .

وان كان الميت دون ورثة بالحجة والبيان تباع تركته في المزاد العلني وتحتفظ هيأة بيت المال بقيمة الوديعة بعد تخصم مصاريف وحقوق الخوجة واولاده باشي والقاضي والكتاب والشاوش الموثقان، وقد قدرها بعض المؤرخين بـ 10٪ في حين قدرها اخرين بـ 7٪ ، فضلاً عن تلك المصاريف البيت والدفن وقد يتصرف بيت المالجي في ثلث أملاك المورث إذا ترك عقود الدين فيخصم منها مصاريف وحقوق الموظفين وكل تلك العملية تسجل في ثلاث سجلات حكومية[118] .

ومن مهامه ايضاً التأكد من حدوث الوفاة ومراقبة مراسيم الدفن حتى يتمكن من تصفية تركة الورثة خاصة العائلات الغنية[119] لكن مهمته تصعب الظروف الطبيعية الصعبة كالفيضانات والإمراض والزلازل وسنوات الطاعون التي انتابت القطر الجزائري من عام 1817م إلى عام 1822م وقضت على سدس السكان وقد أكد حمدان بن عثمان خوجة وذلك بقوله: **"في زمن الطاعون كان لإدارة بيت المال نشاط يفوق جميع الإدارات الأخرى ، فهي تقوم بإحصاء الموتى وتعمل على تجنب الفوضى التي قد تسبب فيها كثرة الوفيات كما أنها هي التي تتولى التركات المهملة وتقوم بعمليات الميراث"**[120] .

كما كانت هيئة بيت المال التي اتصفت بالائتمان تحافظ على أموال الناس الغائبين بغرض التجارة خارج الآيالة أو لأداء فريضة الحج وحتى على أموال القصر[121] .

إما دوره في مؤسسات الأوقاف العثمانية فكان يزكي بعض القضاة في صفة " أمين بيت المال ضمن مهام الوكلاء والنظار الذين يراعون دفن الفقراء وتقديم الصدقات للمسلمين وخدمة وصيانة العمران والعقارات المحبسة[122] ويراقب عن بعد الإعمال الخيرية التي يقوم بها موظفو بيت المال الذين يشرفون على توزيع الصدقات على الفقراء كل يوم الخميس والتي حددت قيمتها ما بين 15 و20 ريال كل أسبوع[123] .

**2. عوائده :**

أذا كان الموظف السامي للبيت المالجي يحافظ على منصبه ويشتري برسم الالتزام بقيمة تعادل (400) ريال شهرياً، فهذا يدل على أن مداخليه كل شهرين تعادل أضعاف ما يدفعه فالمداخيل الضخمة يجنيها من حقوق تقسيم التركات في المدن الآيالة المقدرة بـ 10٪ من الإرث لصالح موظفي بيت المالجي والقضاة وغيرهم من الكتاب ، إلى جانب مداخيل التوثيق في المحاكم الشرعية[124] .

وللإشارة فأن أغلبية الوثائق القضائية بالمحاكم المالكية والحنفية بالآيالة حملت في طياتها قيمة تركات وبيع أملاك ، كل ذلك يجعلنا نتصور القيمة المالية العامة الناتجة عن تصفية هذه التركات ، والتي تسمح باستدامة المداخيل لموظف بيت المالجي[125].

**سابعاً: وكيل الخرج الكبير :**

من الموظفين الساميين للديوان الخاص ، يعتبر وزير النفقات العامة والخاصة يحافظ على وتيرة الأسواق بمدينة الجزائر ، وفائض الخزينة من أموال نقدية وعينية .

**1. تعينه ومهامه:**

يرتقي إلى منصب وكيل الخرج الكبير وكيل الخرج الصغير الذي مارس واستوعب مهام وظيفته في البحرية أو البر كوكيل خرج في المحال والنوبات تحت تصرف ضابط بولوكباشي، لذلك كان يدعى بوكيل خرج البولوكباشي الذي يرئس (50 الى 100) جندي انكشاري او وكيل خرج أغا النوبة(رئيس الحرس) أو أغا الجيش، ويكون في خدمة أغا العسكر، وكان بمثابة المقتصد الذي يؤمن التموين والتمويل لجند الانكشارية في الأوطان والأرياف وبين القبائل والعشائر، اذ يوفر كل مستلزمات الجند الغذائية حسب نمطهم الاستهلاكي من الخبز[126] .

البسكويت واللحم المجفف والرز والزبدة ، إلى تعيين الطباخين المهرة في كل النقاط والمراكز العسكرية (باش اساشي) رئيس الطباخين وبعض (الاساشي) الطباخين[127] بعد انتقائهم من وسط اليولداش ، هذا ما يجعله على اطلاع دائم بأحوال الأسواق والأسعار خاصة أذا اعتبرنا أنه مكلف بمراقبة الميزان المستعمل في الخبز ووزنه القانوني

فأن أدرك غشا مبينا على حجة ، يقوم بتجزئة الخبز إلى أصناف ويوزعها على فقراء المدينة بشهادة ومساعدة أمين حرفة الخبازين ويعاقب المطففين[128] .

وكان يراقب مخازن الصوف وعمليات بيعه ويحدد أسعاره ، تحت تفويض واستشارة الداي الذي يكلفه بإبلاغ كل بايات البايلك الثلاث باحتكار تجارته وزيادة أسعاره للتجار الأوربيين وقد يكون للتجار اليهود دوراً في ابتياع كمية كبيرة من الصوف الجيد ودفع نسبة منها للخزينة بعد ترتيبها وتصنيفها[129] أما تجارة الجلود هي من اختصاص خوجة الجلود فهو يشتريها ثم يبيعها ويرسل مداخيلها المالية للخزينة ، اذ كان يوم بشراء كميات معتبرة من الجلود المعروضة في الخانات والفنادق بـ 6 الى 9 ريلات ويعيد بيعها بـ (30) ريـال للتجار الفرنسيين في أسواق معينة قريبة من الموانئ لا مجال للمضاربة فيها ، كما كان يسعى في الحصول على كل المعلومات المتعلقة بإنتاج الزيت ومحصوله وأسعاره في الأقطار ، حتى يتسنى له إحصاؤه وتسويقه واحتياط كميات منه للأيام العجاف[130]

إشراف وكيل الخرج في عهد علي باشا على دار السكة وصك نقود من صنف ربع بوجو، جعله يستفيد من منح مالية قدرها 11 ريـال عن كل كيس وذلك في عام 1758م ، بالتالي جمع وكيل الخرج بين أمور النفقات ومهام الخزناجي ، ولكن لا ندري لماذا أقدم "علي باشا" على كبح مسؤولية الخزناجي وإطلاق العنان لوكيل الخرج على صك النقود والتصرف في الخزينة[131] .

## 2. عوائده :

على الرغم من نقص المصادر التاريخية التي كتبت عن العوائد المالية لوكيل الخرج، ألا أن بعض المؤرخين استطاعوا ان يحددوا مداخيله السنوية بـ 15000 سلطاني ذهبي، الأمر الذي يجعلنا نصنف مداخيله المالية في هرم الطبقات البرجوازية، إذا اعتبرنا أن موارده المالية في الإنفاق العام والخاص وباعه في مراقبة أسعار السوق وحنكته الواسعة في الاستثمارات الجارية الكبرى[132] .

أما عن ترقيته في هرم الوظائف السامية فقد تضمن مصدر التشريفات أن حسن وكيل الخرج سمحت له الظروف العسكرية والاقتصادية في اعتلاء منصب الداي بدار الإمارة عام 1790م الى عام 1797م والذي عاصر فتح مدينة وهران على يد الباي محمد الكبير[133] .

ساعدتنا الوظائف السامية في الآيالة بأدوارها وعوائدها المالية على معرفة مدى فعالية رساميلهم في العمل الاستثماري ودرجة مستوى معيشتهم وقيمة ثروتهم .

## الخاتمة:

1. كانت الجزائر مقسمة على ثلاثة مقاطعات او بيالك ترتبط ادارياً بدار السلطان في مدينة الجزائر الذي يعد الحاكم الرئيس لها، وهذه المقاطعات تكون خاضعة رسمياً له وتتلقى اوامرها منه، فضلاً عن انه يعين على رأس كل مقاطعة من تلك المقاطعات حاكم يدير شؤونها، ويكون تعيينه بأمر من حاكم مدينة الجزائر.
2. كما قسمت كل مقاطعة الى وحدات ادارية وعرقية صغيرة، تقوم كل مجموعة من هذه الوحدات بانتخاب من يمثلها ويطلق عليه لقب(الشيخ) الذي يكون حلقة وصل بين الرعية وحاكم البايلك او المقاطعة، ينظر في طلباتهم ويعمل على الاطلاع على مشاكلهم وعرضها على حاكم المقاطعة للنظر فيها والعمل على حلها.
3. اوجدت الدولة العثمانية في ولاية الجزائر الموظفين الذي يديرون شؤونها باسم العثمانيين الذي حددوا مهامهم ورواتبهم والاعمال الادارية التي يقومون بها، واغلبهم كانوا من الجند الانكشاريين، لكن هؤلاء سرعان ما انخرطوا في المجتمع الجزائري وتعايشوا معه، واصبحت لهم مصالحهم الخاصة وشاركوا الناس هناك في اعمالهم وحرفهم حتى صارت لهم املاك ومقاطعات ومصال يديرونها لأجل توفير لهم سبيل العيش.

## الهوامش:

(1) الايالة: مصطلح اداري وهي كلمة عربية تعني التنظيم او إدارة او ممارسة السلطة ، اما في المفهوم العثماني فتطلق على أكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية ، ويكون على رأس الإيالة حاكم يسمى بكلر بكي (بك البكوات)، برتبة مير ميران (تحريف للكلمة العربية أمير الأمراء)، ، فالعثمانيون قسموا المناطق التي اخضعوها إلى مناطق إدارية عديدة من اهمها اصطلاح ايالة، وبعد إعلان التنظيمات استبدلوها باسم ولاية وليس هناك اي خلاف بينهما ، على شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750م دراسة في احواله السياسية، مطبعة اوفسيت الشعب، (الموصل: 1984م)، ص21؛التر، المصدر السابق،ص36.

(2) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية-دراسة وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000، ص215 .

(3) Venture de paradis. J.M, Alger au XVIII siècle, in R.A 1895, P. 214 .

(4) KaddacheMahfoud, l'Algériedurant la périodeottomane, O. P.U, 2003, P. 93 .

(5) وليام سبنسر، الجزائر في عيد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص64؛ احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا(1492م-1792م)، دار البعث، الجزائر، 1973، ص42- 59 .

(6) KaddacheMahfoud, l'Algériedurant la périodeottomane, O. P.U, 2003, P. 93 .

(7) وليام سبنسر ، المصدر السابق ، ص64- 65 .

(8) حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، تعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1975م، ص121 .
(9) Le Pére Dan, Histoire deLaBarbarie, In R. A 1976, PP. 156- 157 .
(10) KaddacheMahfoud, op.cit, P. 111 .
(11) وليام سبنسر ، المصدر السابق ، ص64- 65 .
(12) مصطفى بركات ، مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات(1517-1924م)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م، ص304 .
(13) خليفة حماش ، العلاقات بين ايالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 الى 1830 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الاسكندرية/كلية الآداب، 1988م ، ص43 .
(14) في قاموس اللغة التركية ، لفظ داي يعبر عن لقب لرؤساء البحر، او الشخص الذي قتل النمر. لمزيد من التفاصيل انظر : خليفة حماش، أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ و الحضارة الإسلامية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، الجزائر، 1997، ص155- 156 .
(15) احمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص42- 59 .
(16) تيدنا ، مذكرات تيدنا ، ترجمة: عميراوي حميدة ، دار الهدى عين مليلة ، 2005 ، ص64 .
(17) Venture de Paradis, Alger au In R. A., P. 264 .
(18) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص121 .
(19) المصدر نفسه، ص121.
(20) ظلت تقاليد الحصول على فرمان وقفطان جديد لتجديد البيعة للداي بعد انقضاء عشرين عام سارية المفعول الى غاية عام1770م . لمزيد من التفصيل انظر : حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص133 .
(21) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية-دراسة وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000، ص217 .
(22) محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1981، ص25 .
(23) المصدر نفسه.
(24) Venture de Paradis, Alger au In R. A., P. 78 .
(25) احمد الشريف الزهار، مذكرات أحم دالشريف الزهار،نقيب أشراف الجزائر،المكتبة الوطنية،ط2، 1980، ص23.
(26) احمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص184 .
(27)KaddacheMahfoud, op.cit, P. 105 .
(28) ناصر الدين سعيدوني ، المصدر السابق، ص217 .
(29) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص129 .
(30) LemnouarMerouche , Recherchessurl'Algerie à l'époqueOttomane, Monnaies, prix et revenus 1520-1830, Paris, 2002, P. 174 .
(31) Venture de Paradis, Alger au In R. A., P. 44 .
(32) Ibid, P. 268 .
(33) احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص40 .
(34) علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار الفكر الاسلامي، الجزائر، 1972، ص289 .
(35) Venture de Paradis, Alger au In R. A., P. 268 .
(36) I bid, P. 58 .
(37) I bid, P. 51 .
(38) I bid, P. 45 .
(39) Venture de Paradis, Alger au In R. A., P. 267 .
(40) Tachrifat,Recueil de notices historiquessurl'administration de l'anciennerégiond'AlgerDevoulx Alger 1852, P. 56 .
(41) Venture de Paradis, Alger au In R. A., P. 260 .
(42) Tachrifat, op.cit, P. 78 .
(43) احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص23 .
(44) Venture de Paradis, Alger au In R. A., P. 201 .
(45)Ibid, P. 20.
(46) Ibid.P. 222 .
(47) Ibid, P. 183 .
(48) Ibid, P. 161 .

(49) اوردت فاطمة الزهراء قشي ان افراد عائلة الفكون لم يكون يريدون محابات الحكام بل فرضوا عليهم الاحترام والاعتراف بهم كوسطاء ، لمزيد من التفاصيل انظر: فاطمة الزهراء قشي ، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية 1998م، ص44- 45 .

(50) ابو القاسم سعد الله ، مجتمع قسنطينة من كتاب منشور الهدايا(11هـ/17م)، في الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث، زغوان، 1988م، ص388.

(51) E. Vayssettes, Histoire de Constantine sous La Domination turque de 1517- 1817, 1867, PP. 248-249 .

(52) وليام سبنسر ، المصدر السابق ، ص64- 65 .

(53) E. Vayssettes, Op.cit, P. 270 .

(54) في رسالة بعث بها الحاج احمد باي الى الداي حسين اخبره فيها هروب قبائل اولاد ابن زكري وابن نعمون الى الشرق بعد وصول جيشه في بلاد الحنانشة لاستخلاص الاموال منهم ، فكلف شيخ العرب وكذلك الشيخ بورنان بن عاشور بإبلاغهم الامان منه ، وارسلا الرسل لإبلاغهم ما قرر ، لكن تلك القبائل غدرت بالرسل ، فاستعد الحاج احمد باي لبتر شرهم ، لمزيد من التفاصيل انظر: E. Vayssettes, Op.cit, P. 270

(55)MouloudGaid, Chronique des Beys de Constantine, O. P. U, Algerie, 1940, P. 345 .

(56) مهدي المهدي بن علي شغيب ، ام الحواضر في الماضي والحاضر ، تاريخ مدينة قسنطينة ، مطبعة البعث ، الجزائر ، 1980 ، ص369 .

(57) احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص45- 46 .

(58) ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص98 .

(59) محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرف الجزائري (1792م- 1830م)، المكتبة الوطنية، الجزائر 1972م، ص203- 209 .

(60) في سنة 1787م كان وكلاء بايلك الشرق يبيعون القنطار من القمح بـ30 ريـال في رحاب عنابة بعدما يشترونها بـ 12 ريـالاً، ويبتاعون الشمع بـ 60 بتاك شيك ويبيعونه بـ 163 بتاك شيك لصالح الباي ، وفي نفس السنة سيطر على تجارة الحبوب والتبغ بميناء ارزيو محمد باي معسكر ، لمزيد من التفاصيل انظر : L. Merouche, Op.cit, P. 217 .

(61)Tachrifat, Op.cit, P. 54 .

(62) مولاي بلحميسي، نظام الشرطة في الاسلام، مجلة الامن الوطني، العدد19، 1982م،ص161.

(63) احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص64 .

(64) خليفة حماش، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنية في الجزائر وتونس، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، العدد13، 1996، ص321 .

(65) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 65 .

(66) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص138؛

Venture de Paradis, Alger au In R. A.,op.cit, P. 41- 42 .

(67) L. Merouche, Op.cit, P. 216 .

(68) P. Boyer, des PachasTriennaux à La Révolution d' Ali Khodja Day (1571-1871), In R.H 1970, PP. 114- 117 .

(69) ناصر الدين سعيدوني ، الخزينة الجزائرية (1800- 1830م) ، العدد3 ، اذار، 1975، ص16.

(70) ناصر الدين سعيدوني ، الخزينة الجزائرية ، ص18 .

(71)Tachrifat, Op.cit, PP. 80- 81 .

(72) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص129 .

(73) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 50 .

(74) Tachrifat, Op.cit, P. 266 .

(75) Ibid, P. 267.

(76) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص221 .

(77) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 274 .

(78)Tachrifat, Op.cit, P. 51 .

(79) L. Merouche, Op.cit, P. 176 .

(80) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 268 .

(81) L. Merouche, Op.cit, P. 216 .

(82) احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص41 .

(83) علي عبد القادر حليمي ، المصدر السابق ، ص287 .

(84) Venture de Paradis, Tunis et Alger au, Op.cit, P. 161 .
(85) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 270 .
(86) Ibid, P. 255 .
(87) A. Devoulx, Le Registre des Prises Maritimes, In R. A 1871, PP. 74-75.
(88) Ibid, P. 72 .
(89) Ibid, PP. 75- 76 .
(90) Ibid, PP. 76- 77 .
(91)A. Devoulx, Les edifices Religieux de l'ancien Alger, in R. A 1861, PP. 186- 187 .
(92) Ibid, PP. 187 .
(93) A. Devoulx, Le Registre des Prises, Op-cit, PP. 189- 196 .
(94) احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص41 .
(95)Tachrifat, Op-cit, P. 36 .
(96) احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص50 .
(97) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 275 .
(98) خوجة كلمة عثمانية معناها الكاتب او الناسخ ، اما كلمة الدولاتي فمعناها ذو الجلالة وصاحب القوة ، لمزيد من التفاصيل انظر : محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق، ص171 .
(99) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 73 .
(100) احمد توفيق المدني ، محمد عثمان باشا ، ص162 .
(101) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص129 .
(102)احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص49 .
(103) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 40 .
(104) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص129 .
(105) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص226 .
(106) L. Merouche, Op.cit, P. 176 .
(107) احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص43 .
(108)المصدر نفسه، ص45 .
(109) A. Devoulx, Le Registre des Prises, Op.cit, PP. 185- 187 .
(110)L. Merouche, Op.cit, P. 166 .
(111)Tachrifat, Op.cit, P. 58 .
(112) Venture de Paradis, Alger au In R. A., op.cit, P. 302 .
(113) ناصر سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص232 .
(114) Venture de Paradis, Tunis et Alger au, Op.cit, P. 118 .
(115) علي عبد القادر حليمي ، المصدر السابق ، ص287 .
(116) Venture de Paradis, Tunis et Alger au, Op.cit, P. 118 .
(117) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص134 .
(118) venture de paradis, Tunis et Alger au, op-cit, p.184 .
(119) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص223 .
(120) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص136 .
(121) ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ، ص103 .
(122) ابو القاسم سعدالله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ج1، ص240 .
(123) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص244 .
(124) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص244 .
(125) ابو القاسم سعدالله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ص240 .
(126) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص245 .
(127) Diego de Haedo,Op.cit,p.84 .
(128) Venture de paradis ,Alger au ln R.A,OP.cit,p.298 .
(129) Diego de Haedo,Op.cit,p.84
(130) lbid,p.276 .
(131) Tachrifat,Op-cit,p.81 .
(132) Venture de paradis Tunis et Alger au, Op.cit,p.208 .
(133)Tachrifat, Op.cit, p. 84 .

**قائمة المصادر :**

**أ. المصادر العربية :**


1. ابو القاسم سعد الله ، مجتمع قسنطينة من كتاب منشور الهدايا(11هـ/17م)، في الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث، زغوان، 1988م.
2. ابو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ج1.
3. احمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار،نقيب أشراف الجزائر،المكتبة الوطنية، ط2، 1980.
4. تيدنا ، مذكرات تيدنا ، ترجمة: عميراوي حميدة ، دار الهدى عين مليلة ، 2005.
5. حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، تعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1975م.
6. خليفة حماش ، العلاقات بين ايالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 الى 1830 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الاسكندرية/كلية الآداب، 1988م.
7. خليفة حماش، أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ و الحضارة الإسلامية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، الجزائر، 1997.
8. خليفة حماش، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنية في الجزائر وتونس، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، العدد13، 1996.
9. على شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750م دراسة في احواله السياسية، مطبعة اوفسيت الشعب، (الموصل: 1984م).
10. علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار الفكر الاسلامي، الجزائر، 1972.
11. فاطمة الزهراء قشي ، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية 1998م.
12. محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرف الجزائري (1792م- 1830م)، المكتبة الوطنية، الجزائر 1972م.
13. محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1981.
14. مصطفى بركات ، مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات(1517-1924م)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م.
15. مهدي المهدي بن علي شغيب ، ام الحواضر في الماضي والحاضر ، تاريخ مدينة قسنطينة ، مطبعة البعث ، الجزائر ، 1980.
16. مولاي بلحميسي، نظام الشرطة في الاسلام، مجلة الامن الوطني، العدد19، 1982م.
17. ناصر الدين سعيدوني ، الخزينة الجزائرية (1800- 1830م) ، العدد3 ، اذار، 1975.
18. ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
19. ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية-دراسة وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000.
20. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية-دراسة وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000.
21. وليام سبنسر، الجزائر في عيد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص64؛ احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا(1492م-1792م)، دار البعث، الجزائر، 1973.

**ب. المصادر الاجنبية :**


1. Devoulx, Le Registre des Prises Maritimes, In R. A 1871.
2. Devoulx, Les edifices Religieux de l'ancien Alger, in R. A 1861.
3. E. Vayssettes, Histoire de Constantine sous La Domination turque de 1517- 1817, 1867.
4. KaddacheMahfoud, l'Algériedurant la périodeottomane, O. P.U, 2003.
5. Le Pére Dan, Histoire deLaBarbarie, In R. A 1976.
6. LemnouarMerouche , Recherchessurl'Algerie à l'époque Ottomane, Monnaies, prix et revenus 1520-1830, Paris, 2002.
7. MouloudGaid, Chronique des Beys de Constantine, O. P. U, Algerie, 1940.
8. P. Boyer, des PachasTriennaux à La Révolution d' Ali Khodja Day (1571-1871), In R.H 1970.
9. Tachrifat,Recueil de notices historiquessurl'administration de l'anciennerégiond'AlgerDevoulx Alger 1852.
10. Venture de paradis. J.M, Alger au XVIII siècle, in R.A 1895.